النفط أحد الضواغط الستراتيجية على الأمن القومي العربي

الاستاذ الدكتور صبري فارس الهيتي
أستاذ الجغرافية السياسية في قسم الجغرافية / كلية الآداب / جامعة بغداد
الامين العام لاتحاد الجغرافيين العرب

الأمن يعني التنمية :

رغم ايماننا بأن الأمن القومي : هو مقدرة الدولة على الحفاظ على قيمها العليا ، والتي تتضمن حضارتها وسيادتها وكرامة شعبها وحريتهم ورفاهيتهم . الا أننا نتفق ممع روبرت ماكنمار الذي نادى في كتابه الذي ألفه عام ١٩٦٨ [١] من أن التنمية الاقتصادية هي جوهر الأمن القومي ، والذي عرّف الأمن القومي بأنه يعني التنمية ، لأن الأمن ليس تراكم السلاح فقط ، بل هو التنمية بالدرجة الاولى وان كان السلاح ضروريا . أي اننا أمام معضلة ينبغي حلها وهي الخيار ما بين الخبز أو البنادق أو ما أسماه آدم سمث (الرخاء أو الدفاع) [٢] .

ولكن الثروة النفطية في وطننا العربي قد ألغت الى حد كبير جدوى الحوار الدائر حول الخيار بين السلاح والخبز ، أو الأمن والتنمية . حيث لجأت أقطار عربية عديدة الى استيراد أسلحة ومعدات عسكرية دون الالتفات الى المجالات الاخرى . أذ بلغ مجموع ما تم انفاقه على هذا المجال خلال عقدي السبعينات والثمانينات من هذا القرن ١٠٠٠ مليار دولار ، وهو ما يمثل الانفاق العسكري لكل من قارتي أفريقيا وأمريكا الجنوبية مجتمعتين [٣] ، مع أن عددا منها لم يوجه أي تهديد لعدو العرب (اسرائيل) ولم توجه اليها أي ضغوط من دول مجاورة .

وهذا ما يثبت أن الدول الكبرى المعادية لمصلحة الأمة العربية ، كانت بالمرصاد لها ، فحينما شعرت بارتفاع سعر برميل النفط في الفترة التي تلت عام

١٩٧٤ وحتى الثمانينات وجهّت ضغطا بطرق شتى الى الدول العربية النفطية وأجبرتها على استيراد الاسلحة . فالسعودية قد استوردت في عام ١٩٨٤ لوحدها ما قيمتـــه ٥٢ مليـــار دولار ، وبلـــغ متوســـط الانفاق العسكري فيها للفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٠ (١٢٤٢٧ مليون دولار) ، تـليها في المتوسط عمـان ١١٧٤ والامارات ١٠٥٠ ، و الكويت ٩٤١ مليون دولار [٤] .

الاحتياطي النفطي العربي :

يضم الوطن العربـي كمية كبيرة من الثروة النفطية تبلغ ٦١٠,٥ مليار برميل حسب تقديرات عام ١٩٩٥ ، يشكل نسبة ٦٠ ٪ من الاحتياطي النفطي العالمي المؤكد ، والبالغ ١٠١٦,٩ مليار برميل لسنة ١٩٩٥ [٥] .

وهذا ما جعل الوطن العربي يساهم في انتاج ٢٨ ٪ من النفط المنتج عالميا يوميا ، والتي تبلغ كميته ١٨,٣ مليون برميل ، من مجموع الانتاج العالمي البالغ ٦٦,٦ مليون برميل يوميا لسنة ١٩٩٥ . يضاف الى ذلك مساهمة الوطن العربي في الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي في العالم ، مرتفعة هي الأخرى إذ بلغت نسبة عام ١٩٩٥ ٢١,٢ ٪ من الاحتياطي العالمي البالغ ٤٩٣٣ ترليون قدم مكعب، حيث تبلغ كمية الاحتياطي العربي ١٠٤٤,٣ ترليون قدم مكعب [٦] .

وهذا يعني ان بيد الأمة العربية قوة جبارة يمكنها ان تستخدمها للضغط على القوى المعادية في الحصول على حقوقها ، أو كورقة ضغط سياسية واقتصادية لمراعاة حقوقها و تحرير أراضيها و تمتين أمنها القومي .

الا ان واقع الحال يشير الى عكس ذلك ، فقد استخدم النفط كأحد الضواغط الستراتيجية من قبل القوى المعادية للتأثير سلبا على الأمن القومي من خلال اضعافه او ايجاد المنافذ التي تستخدم لاضعاف قوة النفط أو لتحييدها ، وجعلها سلعة غير ستراتيجية كأي سلعة تجارية . و هذا هو الهدف الذي سيعني هذا البحث بأثباته وفق المحاور الآتية :

(أولا) السيطرة على الثروة النفطية العربية :

(أ) من المعلوم ان الدول الغربية في أوربا وكذلك اليابان وكندا تسد حاجتها من الطاقة النفطية من خارج حدودها ، وخاصة من النفط العربي ، وان نسبة ٨٠ ٪ من حاجة الولايات المتحدة تستوردها من الخارج . وهي رغم احتوائها على ثروة نفطية الا ان كمية احتياطها تبلغ ٢٢,٩ مليار برميل (لسنة ١٩٩٤) وهو يشكل نسبة ٢,٢٣ ٪ من مجموع الاحتياطي العالمي مما يؤشر ضآلة كمية احتياطها . وهذا ما جعل الولايات المتحدة تسعى بكل الوسائل الى فرض سيطرتها التامة على الاحتياطي النفطي في منطقة الخليج العربي و لم ينج منها سوى نفط العراق البالغ نسبته ١٠ ٪ من الاحتياطي العالمي . وهو السبب الذي دفع بالولايات المتحدة الى قيادة تحالف دولي من أكثر من ثلاثين دولة و شنت عدوانها الأثيم على العراق بقصد محاولة إخضاعه والسيطرة على نفطه ، ولكن خاب ضنها . فالعالم الصناعي موقن بان قرب انتهاء عصر النفط في العالم سيكون عام ٢٠١٠م ما عدا الاحتياطي المعروف والمخزون لدى ٤ دول هي المملكة العربية السعودية والعراق والكويت وايران . علما بان الاستهلاك العالمي للنفط يزيد كل عام بمقدار ٥٠٠ الف برميل يوميا .

(ب) وقد خططت الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الى توسيع المخزون الاستراتيجي لدى الدول الصناعية ، واستخدامه وقت الطوارىء لمواجهة أي نقص في الامدادات أو لضبط الأسعار ومنعها من الارتفاع . و هو ما ظهر بشكل جلي بعد العدوان الثلاثيني على العراق . ثم ما أعقبها التركيز على هذه السياسة حينما أعلنت الادارة الامريكية توجهها الاستراتيجي بزيادة المخزون القومي الى (مليار برميل) وما أعلنته الحكومة الالمانية بزيادة مخزونها الاستراتيجي هي الأخرى بمقدار (١٧ مليون برميل) [٧] .

(ج) لقد سارعت إدارة الرئيس الامريكي بوش بطرح (الاستراتيجية القومية) على الكونغرس وأخذ موافقته عليها ، وأهم البنود التي لها صلة بوطننا العربي هي عملية السماح بإستئجار النفط من الدول الصديقة وعلى رأسها المملكة العربية

السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي والجزائر ، وذلك عن طريق قيام تلك الدول بتخزين جزء من نفطها المستخرج لدى الوكالة القومية للمخزون الامريكي على ان يسمح للوكالة باستئجار هذا النفط في أوقات الطوارىء حسب احتياجات الولايات المتحدة .

(د) منذ أوائل شهر أيلول / عام ١٩٩٠م أُعلن عن انشاء هيئة جديدة داخل السوق الاوربية المشتركة اسمها (يوربيا) تضم ٣٢ شركة و مؤسسة تمثل مصالح ٩٥ ٪ من مصافي التكرير الاوربية ، هدفها بناء مخزون استراتيجي (لاول مرة) من المشتقات النفطية ، والتعاون المشترك بين الدول الأعضاء في الهيئة لتغطية الاحتياجات المتبادلة في حالات الطوارىء . وهذا يعني ان العرب يواجهون (كارتل) جديد سيكون له تأثير على بيع المنتجات النفطية الواردة من المنطقة العربية الى القارة الأوربية .

(هـ) ومما يزيد على الامر خطورة ان قيمة برميل النفط من الاحتياط الذي ينفق على شرائه و هو ما زال مخزونا في الارض يتراوح بين ٥ دولار و ١٠ دولارت حسب درجة نقاء الخام في الحقل . و يطلق على هذه الصفقات اسم ميجا Mega Deals [٩] . وتواصل الاحتكارات النفطية ضغوطها على العديد من الدول العربية لتحويل حقوق الامتياز الحالية للبحث و الكشف الى عقود شراء الاحتياطي.

(ثانيا) التحكم في سعر شراء النفط من قبل الدول الغربية :

(١) لم يعد تسعيرة برميل النفط في يد الدول المنتجة ، انما انتقل الى أيدي الدول المستهلكة ، وأصبحت كل العمليات والصفقات الخاصة ببيع النفط مرتبطة بصيغة سعرية ترتكز على خام برنيت (نفط بحر الشمال) و لذا فعند اعلان سعر لنفط أي بلد عربي يتم على أساس سعر نفط برنت مضافا اليه علاوة تقدر بدولار .

وهكذا نرى بان الاحتكارات النفطية العالمية قد ربطت النفط العربي بحركة سعر النفط المنتج في الغرب بالرغم من ان الكمية المستخرجة منه يوميا لا تساوي ١٠/١ من المستخرج من دولة واحدة و هي المملكة العربية السعودية . ولذا فقد

انتقلت قضية التسعير الى قضية بورصة خام برنت في لندن ، ولم تمتلك الدول المنتجة أي قدرة في التأثير على سعر النفط .

(٢) نظرا لضعف الاوبك ، وتعاون أكبر أعضاءها (السعودية) مع الادارة الامريكية في التأثير على سعر النفط عن طريق ضخ كميات كبيرة منه . وتعاون دول اخرى معها في هذا المجال (الكويت والامارات) و خاصة عندما عملت على تدني سعر البرميل من النفط الخام عام ١٩٩٠ بحيث تراوح ما بين ٩ - ١١ دولار .

(٣) اضيف الى ذلك مبدأ يقوم على تكبيد الدول النفطية العربية مبالغ جديدة وكأنها غرامة الهدف منها هو تخفيض أسعار نفطها ، مما يشكل ضربة قاصمة لامكانية تعديل الاسعار ، أو التفاوض بشأن زيادتها كحد معقول في المستقبل ، قامت هذه المحاولة تحت ذريعة (المحافظة على البيئة) وتقليل الناتج عن استخدام مكررات النفط التي تحتوي على نسبة عالية من الكبريت والرصاص ، سميت بـ (ضريبة الكاربون) هدفها رفع الضرائب على النفط الوارد من الخارج الى القارة الأوربية . وهذا يوضح لنا مدى التشذرم العربي وغياب استراتيجية موحدة في المجالين السياسي والاقتصادي .

(ثالثا) الانفاق العسكري يستنفذ عائدات النفط :

يهدف استرجاع العائدات النفطية التي تحسنت بعد عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٧٩ - ١٩٨٠ ، و لتعطيل خطط التنمية في الأقطار العربية فقد عملت الولايات المتحدة الامريكية على تشجيع حمى اقتناء السلاح من قبل الدول العربية وخاصة الخليجية منها ، حيث بلغت أقيامها مبالغ طائلة اعتبارا من ١٩٧٠، واستمرت حتى الوقت الحاظر ، إذ استنفذت نسبة عالية من الناتج القومي الاجمالي تراوح بين ٧,٢٪ و ١٠,٨ ٪ ، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف ما يصرف على البحث العلمي . انظر الجدول الآتي [١٠] :

الانفاق العسكري في الاقطار العربية و نسبته من الناتج القومي

السنة	الانفاق العسكري (مليون دولار)	نسبة الانفاق من الناتج القومي ٪	الانفاق العسكري كنسبة من الانفاق العام ٪
١٩٧٠	٢٤٤٨	٧,٢	٢٥,٣
١٩٧٥	١١٢٧٨	٩,٥	١٩,٩
١٩٨٠	٣٤٥٣٠	١٠,٢	٢٤,٣
١٩٨٥	٥٠٣٧٥	١٠,٨	٢٦,٥
١٩٩٠	٤٩٩٥٥	٩,٩	٢٥,٩

وعندما ننظر الى نسبة الانفاق العسكري من الانفاق العام نجد انه يصل الى ربع الانفاق وهذا فيه هدر كبير و تعطيل لمعظم مشاريع التنمية والتطوير.

ومما يزيد الامر سوءا ان هذا العبث العسكري العربي موجه أساسا الى بلدان عربية أخرى ، و ان الصراعات العربية ـ العربية وراء هذا التسابق . ومما يدلل على صحة ذلك ان حصة السعودية من هذا الانفاق بلغت ٥٠٪ من اجمالي الانفاق العسكري العربي [١١] .

وهذا هو منهج الولايات المتحدة الامريكية الذي انغمست فيه ، والذي ألقى بضلاله على اقتصادها ، حيث انها مستمرة في إثارة النزاعات وتشجيعها بين الدول ، إذ ان من أصل ٥٠ نزاعا حدوديا أو عرقيا حدث خلال ١٩٩٣/١٩٩٤ ، حصل طرف واحد على الأقل على السلاح من الولايات المتحدة في ٤٥ نزاعا (أي نسبة ٩٠٪) و كانت الولايات المتحدة هي المورد الرئيس للسلاح في ١٨ حالة نزاع [١٢] .

والأمر الذي يبدو أكثر سوءا اذا ما علمنا انخفاض عوائد الصادرات البترولية في الدول العربية مقارنة بأسعار الثمانينات بسبب انخفاض سعر البرميل الواحد ، وانخفاضها كذلك بين عام ١٩٩٠ حيث بلغت ١٠٣ مليار دولار و ١٩٩٥

حيث بلغت ٩٢ مليار دولار . وهذا مما يشكّل عقبة كأداء أمام تخمين الأمن القومي العربي .

يضاف الى ذلك ان الولايات المتحدة الامريكية استغلت العدوان الثلاثيني على العراق ، وأخذت تخدع دول الخليج العربي ، بحجة ان العراق يمتلك قوة عسكرية هائلة وصواريخ بعيدة المدى وأسلحة ذات دمار شامل ، وان لديه تطلعات لاحتلال دول الخليج العربية ، لاجبار تلك الدول على استيراد مزيدا من السلاح ولضياع أموالها وتوجيهها لخدمة ميزان المدفوعات الامريكي ، الذي بلغ مقدار العجز فيه ما يزيد عن (المائة مليار دولار سنويا) ، الأمر الذي أدى خلال السنوات الاخيرة الى تدني قيمة الدولار بالنسبة الى العملات الأُخرى مثل الين الياباني والمارك الالماني والفرنك الفرنسي [١٣] .

(رابعا) التبعية الاقتصادية العربية للغرب :

ان الذي تمحص في الاقتصاد العربي يتضح امام ما يعانيه هذا الاقتصاد من درجة عالية من الانكشاف [*] . و هذا مؤشر خطير اذ يعني ان توجه الاقطار العربية تم نحو استيراد السلع والخدمات من خارج حدودها حيث بلغت عام ١٩٩٤ (٦٤ ٪) بينما كانت في عام ١٩٨٦ (٤٧,٦ ٪) ، والأمر الثاني هو ان هذه المبادلات التجارية تتم مع دول غربية لا تريد للوطن العربي سوى استمرار التبعية والهامشية في الاقتصاد واستمرار الانقسام بين اجزائه اذ بلغت نسبة التجارة مع الدول الصناعية في العالم من مجموع التجارة الخارجية (٦٤ ٪) مع اوربا واليابان والولايات المتحدة الامريكية .

ومما يزيد من فداحة الموقف ان التجارة العربية لا تتعدى نسبتها ٩,٢٪ عام ١٩٩٤ ، مما يعني انخفاض نسبة التكامل الاقتصادي بين الاقطار العربية . بينما

(*) درجة الانكشاف الاقتصادي = قيمة الصادرات + قيمة الواردات * ١٠٠
الناتج المحلي الاجمالي

بلغت درجة التركيز السلعي للصادرات(*) في الوطن العربي ١,٤٢ في الدول النفطية و ١,٤٢ ٪ و٣٢٪ في عموم الوطن العربي ، وهي نقطة في غيرصالح الوطن العربي وخاصة الدول النفطية لأنها تجعلها أقطار احادية الاقتصاد والامر الآخر الذي لا يقل خطورة عن ما سبقه ارتفاع مقدار الدين العام للاقطار العربية اذ بلغ عام ١٩٩٣ (١٥٣,٢ مليار دولار) وقيمة خدمة الدين العام ١٦ مليار دولار ، وان نسبة خدمة الدين الى حصيلة الصادرات لعام ١٩٩٤ بلغت ٣١٪ (١٤) وهذا يعني ان ثلث حصيلة الصادرات تذهب لدفع فوائد الديون للاقطار العربية التي كانت قد اقترضتها من البنك الدولي او من دول غربية . مما يجعل انتاج النفط مرتهن لهذه المؤسسات الدولية او بدول غربية ، خاصة اذا ما علمنا بأن نسبة الصادرات النفطية من الناتج الاجمالي تبلغ ٧٣,٤ ٪ هذه جميعها مؤشرات تشير الى التبعية الاقتصادية والتبعية الاقتصادية ما هي الا الوجه الثاني من التبعية السياسية التي تفضي الى التخلف ، لانها تجعل جميع قرارات هذه الدول أسيرة لقرارات الدول المعادية لاهداف الامة وتطلعاتها في النهوض و التوحد . بل ان هذه التبعية تجعل من هذه الاقطار تسعى (كما هو عليه الآن) لتنسيق جهودها مع الكيان الصهيوني في سعيه المحموم لاقامته السوق الشرق اوسطية التي هي مشروع ذو اهداف سياسية واقتصادية وحضارية خبيثة يرمي الى تحقيق دمج للكيان الصهيوني المسخ مع الأمة العربية و يهدف الى تحقيق العديد من الأهداف من أهمها (١٥) :

(١) تحقيق الالحاق والذي يمثل الصورة الاصغر عن السوق الشرق أوسطية التي ستضم ثلاثة عناصر هي (اسرائيل) والاردن والكيان الفلسطيني الموعود .

(*) درجة التركيز السلعي للصادرات = قيمة صادرات السلع الرئيسية * ١٠٠
قيمة للصادرات

(٢) الاختراق و الذي يتمثل بتفصيل مشاريع منها : ربط تركيا بمصر بعد اختراق سوريا ولبنان ، وربط الكيان الصهيوني بالارض المحتلة بالاردن . و ربط العراق بالعقبة و البحر الاحمر .

(٣) الاختناق الذي تفرضه أطراف متعددة و في مقدمتهم (اسرائيل) على تطبيق حصارات مختلفة على دول شرق اوسطية من خلال قرارات دولية قاسية ومؤلمة وفي مقدمة هذه الدول العراق الذي ما زال يعاني من حصار ظالم منذ سبع سنوات .

(٤) هاجس الاتسحاق حيث يزداد شعور العرب به عندما يقرنوا ركام اسلحة الدمار الشامل للعراق مع الكيان الصهيوني . و التدمير المنظم دوليا لاسلحته وهي أقل بكثير من أسلحة العدو الصهيوني .

(٥) التفكيك وأعادة الترتيب [١٦] ، فهناك هندسة جديدة للمنطقة العربية في اطار النظام الشرق أوسطي الجديد والتي تقوم على عدد من المقومات والدعائم منها :

أ - بناء منظومات و مناطق للتعاون الاقتصادي .

ب - فصل بلدان المشرق عن المغرب العربي .

ج - شمول كلا من مصر (اسرائيل) بالمشرق الجديد لتعمل ضمن منظومة اقتصادية و أمنية واحدة .

د- فصل العراق عن المنظومة العربية وعد منظومة آسيا العربية ودمجه في منظومة أمنية اقليمية تضم دولا غير عربية .

هـ- دمج بلدان المغرب العربي في فضاء عالم البحر المتوسط تحت يافطة ما يسمى (بالشراكة المتوسطية) .

و - عزل و تهميش بلدان الاطراف مثل اليمن و الصومال و كذلك تهميش دور السودان و ضمها الى منظومات تحت تسميات متعددة .

ز- تحويل فلسطين الى معبر بين الوطن العربي و الكيان الفلسطيني .

هوامش البحث :

(1) Reportes . Macnamara , Thessence of security , Reflection Sinoffece , New Yourk , 1968 , p. 60 .

(٢) عبد المنعم المشاط ، نحو صياغة عربية للنظرية الأمن القومي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٥٤) ، ٨ / ١٩٨٣ ، ص٦ .

(٣) عبد الرزاق فارس الفارس ، السلاح والخبز ، الانفاق العسكري والتنمية في الوطن العربي (١٩٧٠ - ١٩٩٠) مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٧١ ، ٥ / ٩٩٣ / ص ٧-٩ .

(٤) المصدر نفسه ، ص٥ .

(٥) الملف الاحصائي ، في مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢١٣ / ١١ / ١٩٩٦، ص ١٨٣ - ١٨٥ .

(٦) جامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي الموحد لسنة ١٩٩٥ ، الملحق ١٥/٤ ، ص ٢٦٩.

(٧) عمرو كمال حمودة ، الاوضاع النفطية العربية في ظل مشروع السوق الشرق اوسطية ، مجلة مستقبل العالم الاسلامي ، العدد ١١٤١ ، ١٩٩٥ ، ص ٧٥ .

(٨) المصدر نفسه ، ص ٧٩ .

(٩) المصدر نفسه ، ص ٧٨ .

(11) Stockholm International Peace Research inskitute , (SIPRI) Year Book of World Armaments and Dis Armament Oxford Univercity .

(١١) عبد الرزاق ، مصدر سابق ، ص ٧ .

(١٢) وليد عبد الحي ، المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على سلم القوى الدولي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٢٦ ، اكتوبر ، ١٩٩٦ ، ص ٢٤ - ٢٥ .

(١٣) نديم دمشقية ، الهيمنة الامريكية على العالم الى دين ، مجلة الباحث العربي ، العدد (٤٣) شباط ، ١٩٩٧ ، ص ١١ .

(١٤) التقرير الاقتصادي الموحد ، مصدر سابق ، ص ٢٠٦ .

(١٥) غسان سلامة ، افكار اولية عن السوق الاوسطية ، ورقة قدمت الى التحريات الشرق اوسطية الجديدة و الوطن العربي ، بحوث مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ١٩٩٤ ، صفحات متعددة .

(١٦) محمود عبد الفضيل ، مشاريع الترتيبات الاقتصادية (الشرق اوسطية) والتصورات والمحاذير اشكال المواجهة وفق الندوة اعلاه .